

حسابات والمديريات المالية

مكتب رئيس القطاع

كتاب دورى رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٨

****

تضمنت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحسابات الختامية للجهاز الادارى للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بعض الملاحظات عن حسابات الخزانة العامة(مدينة – دائنة – نظامية) منها :-

نقدية الحكومة بالخزن والبنوك

- ظهور رصيد حساب البنك المركزى فى ٢٠٠٧/٦/٣٠ فى بعض الجهات دائنا على عكس طبيعته لعدم إجراء التسويات اللازمة لضبط رصيد هذا الحساب .
- بقاء مبالغ مقيدة بحساب النقدية طرف الهيئة القومية للبريد (إيداعات) منذ فترات طويلة يرجع تاريخ بقاء بعضها لعام ١٩٨٣ دون العمل على تسويتها.

حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية

بقاء مبالغ مقيدة بالحساب منذ مدد طويلة طرف الصناديق والحسابات الخاصة وبعض الجهات والأفراد دون اتخاذ الإجراءات الواجبة للمطالبة بها وتسويتها .

حساب جارى مبالغ مدينة طرف وزارة المالية

بقاء مبالغ مقيدة بالحساب تتمثل فى تكاليف المعينين الجدد وفروق علاوات وترقيات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٢ لم يتم تسويتها .

حساب الشيكات المالية تحت التحصيل

بقاء مبالغ مقيدة بالحساب منذ مدد طويلة دون العمل على تسويتها .

حساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية

- استمرار بقاء مبالغ معلاه بالحساب منذ مدد طويلة على ذمة تنفيذ أعمال أو تشطيبات أو لرد الشيء لأصله دون الاستفادة منها فى الأغراض الواردة لها.
- بقاء مبالغ معلاه بالحساب يتعين ردها للجهات الواردة منها لانتهاء الغرض منها يرجع تاريخ قيد بعضها بالحساب، لعام ١٩٩٨ .
- بقاء مبالغ معلاه بالحساب كان يتعين إضافتها للإيرادات إما لمضى المدة القانونية المحددة لبقائها بالحساب ، أو لأن طبيعتها إيرادات .

حسابات والمديريات المالية

تب رئيس القطاع

حسابى المبالغ المدفوعة مقدما عن استخدامات جارية ومقابله

بقاء مبالغ مقيدة بالحسابين رغم الانتهاء من تنفيذ الأعمال أو توريد الأصناف المدفوعة على ذمتها هذه المبالغ .

حسابى المبالغ المدفوعة مقدما عن استخدامات استثمارية ومقابله

تضخم رصيد الحسابين المشار إليهما وتراكم المبالغ المقيدة بهما من سنة لأخرى دون العناية بالوقوف على ما تم بشأن الأعمال المدفوعة على ذمتها هذه المبالغ .

حسابى الأصول والمال العام الممثل فى أصول

- إغفال حصر قيمة الأصول المملوكة لبعض الوحدات وقيدها بالحساب ومقابله .
- إظهار الحساب على غير حقيقته نتيجة إغفال خصم بعض المبالغ تمثل قيمة مبيعات الراكد والخردة من الحساب .
- تضمين الحساب ومقابله بمبالغ تمثل قيمة موجودات المخازن من كتب دراسية ودفاتر وأصناف لا تعتبر من الأصول .
- إثبات قيمة بعض الأصول بمبالغ تزيد على قيمتها الحقيقية .

حساب المبالغ المدفوعة كأمانة مقدما ومقابله

بقاء مبالغ مقيدة بالحساب ومقابله منذ مدة طويلة دون العمل على تسويتها .

حساب المبالغ المنصرفة كسلف مؤقتة ومقابله

التأخير فى تسوية السلف المؤقتة عن المواعيد المقررة .

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات وكلائهم وضع ملاحظات الجهاز المركزى موضع التنفيذ والعمل على عدم تكرارها مستقبلا .

رئيس قطاع

الحسابات الختامية

والمشرف على قطاع الحسابات والمديريات المالية

٢٠٠٨/٧/١٢

(محاسب / أمير رزق حنا)

ى ٢٠٠٨/٧/



الحسابات والمديريات المالية

نائب رئيس القطاع

كتاب دورى رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٨

تضمنت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحسابات الختامية للجهاز الادارى للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بعض الملاحظات عن الممتلكات الحكومية والمخازن ... وما فى حكمها منها :-

- عدم الاستفادة من بعض المشروعات والإنشاءات لعدم تجهيزها بالأثاث والمعدات اللازمة أو توصيل المرافق لها ، أو لعدم استكمال بعض الأجزاء المكملة لها .
- استمرار ظاهرة تعدى بعض المواطنين على مساحات من الأراضى المملوكة للدولة وذلك دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة هذه التعديات إما بالتصرف بالبيع فى هذه الأراضى لواضعى اليد عليها ، أو تحصيل مقابل الانتفاع المستحق عليها .
- عدم الاستفادة من آلات ومعدات وأجهزة وسيارات وقطع غيار فى الأغراض المقتناه من أجلها وبقائها مشونة بالمخازن بسبب عدم توافر الكوادر الفنية المدربة على استخدامها ، أو المستلزمات اللازمة لتشغيلها ، أو لقدم موديلاتها أو بطلان استعمالها أو لعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتركيبها أو لزيادتها عن حاجة الوحدات التى تقتنيها أو لتعطلها دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصليحها ودون اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصرف فيها .
- تكدس المخازن بالعديد من الأصناف الخردة والكهنة المستغنى عنها وكميات كبيرة من الآلات والكتب الدراسية الملغاة التى بطل استعمالها فى العملية التعليمية دون اتخاذ اللازم للتصرف فيها .

قطاع الحسابات والمديريات المالية

مكتب رئيس القطاع

- عدم إحكام الرقابة على العهد المخزنية وارتباك القيد فى السجلات والدفاتر المخزنية مما ترتب عليه ظهور زيادات وعجوزات فى بعض العهد المخزنية وعهد بعض الأدوية وأكياس الدم ببعض المستشفيات وفقا لمحاضر الجرد ، أو عدم إضافة بعض الأصناف الواردة بالدفاتر والسجلات المخزنية ، أو إضافة البعض الآخر دون وجود فواتير للشراء وعدم إعداد محاضر فحص واستلام للأصناف الموردة .

- صرف مواد بترولية بالزيادة عن المقرر لها وفقا لمعدلات الاستهلاك .

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم وضع ملاحظات الجهاز المركزى موضع التنفيذ والعمل على عدم تكرارها مستقبلا .

رئيس قطاع

الحسابات الختامية

والمشرف على قطاع الحسابات والمديريات المالية

(٨/ ٧١١٤)

(محاسب / أمير رزق حنا)

صدر فى /٧/ ٢٠٠٨

ع.ب نائب رئيس قطاع الفاتس

كتاب دورى رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٨

وردت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحسابات الختامية لجهات الموازنة العامة للدولة متضمنة بعض الملاحظات التى تتعلق بالمخالفات التى شابت تطبيق مبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة ومن أهم تلك الملاحظات ما يلي : -

- عدم التزام بعض الجهات بتطبيق المبدأ النقدي ومبدأي شمول وعمومية الموازنة والتقسيم النمطي للموازنة الملحق بقانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠٠٥ وكذلك التأشيرات العامة والخاصة للموازنة في شأن المناقلات بين البنود والخلط بين الأبواب والحسابات والوحدات ذات الطابع الخاص الأمر الذي ترتب عليه إظهار نتائج تنفيذ الاستخدامات بالحسابات الختامية لبعض الوحدات علي غير حقيقتها .

- الخصم علي اعتمادات بعض أبواب الموازنة بمبالغ يعود الخصم بها علي اعتمادات أبواب أخري أو بعض الصناديق والحسابات الخاصة وذلك بالمخالفة للأحكام والتعليمات المالية المقررة بشأن ضرورة الخصم علي الباب المختص بالمصروف .

- قيام بعض الجهات بتجنيب بعض المتحصلات والصرف منها خارج أطار الموازنة .

- إرجاء صرف بعض الأعباء التى تخص السنة المالية رغم توافر مقومات صرفها دون اتخاذ الإجراءات الواجبة لتدبير الاعتمادات اللازمة وتعزيزها في الوقت المناسب لصرف هذه الأعباء لمستحقيها .

الحسابات والمديريات المالية

مكتب رئيس القطاع

- تحميل استخدامات الموازنة بأعباء لا تخصها أو كان يمكن تجنبها بسبب عدم الالتزام بأحكام بعض القوانين والقرارات والتعليمات المالية المقررة وسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي .
- صرف مبالغ دون وجه حق ودون مبرر .
- الخطأ في تطبيق بعض أحكام القوانين والقرارات والقواعد التى تحكم ربط وحساب وتحصيل بعض الإيرادات وكذلك ضعف الرقابة علي تحصيل بعض الإيرادات فضلاً عن عدم تحصيل بعض الإيرادات المقررة .
- إضافة بعض المتحصلات إلي أبواب وبنود غير مختصة
- قيد بعض المتحصلات التى تخص الإيرادات بالحسابات الجارية الدائنة وعدم العناية بفحص المبالغ المقيدة بتلك الحسابات وتسوية ما يتعين تسويته منها إلي الإيرادات
- تحصيل بعض الإيرادات وإضافتها بالخطأ إلي بعض الصناديق والحسابات الخاصة .
- انخفاض المحصل لبعض بنود الإيرادات عن الربط المعدل لها ببعض الجهات مما يعني عدم تحقيق المستهدف منها .

وتهيب وزارة المالية بكافة المسئولين الماليين وممثلي وزارة المالية بالجهات وضع ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات موضع التنفيذ والعمل علي عدم تكرارها مستقبلاً

رئيس قطاع

الحسابات الختامية

والمشرف على قطاع الحسابات والمديريات المالية

٢٠٠٨/٧/١٤

(محاسب / أمير رزق حنا)

صدر فى ٢٠٠٨/٧/